تقرير اليمن

لشهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط 2023م

المحادثات السعودية -الحوثية تزرع الانقسامات في معسكر التحالف

لشهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط 2023م

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق:

فتاة تجمع المياه في مديرية كعيدنة بمحافظة حجة ، 22 يناير/ كانون الثاني 2023 // صورة لمركز صنعاء بعدسة غدير مراد.

جميع الحقوق محفوظة © لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ،2023

جدول المحتويات

تقرير اليمن 1

ملخص تنفيذي 5

التطورات السياسية 6

تنافس أطراف معسكر التحالف في حضرموت 6

المحادثات السعودية – الحوثية 7

ميناء الحديدة 8

تراجع النفوذ القبلي 8

ممارسات تضطهد المرأة 8

التطورات العسكرية 10

قوات درع الوطن تُعزز نفوذ العليمي 10

احتدام المعارك في الحديدة 11

تهديد تنظيم القاعدة يعاود الظهور 12

الحوثيون يعززون جبهاتهم مع عودة الاشتباكات 12

التطورات الاقتصادية 14

الحكومة تتلقى دعمًا ماليًا جديدًا 14

العملة 14

تجميد حسابات شركات الصرافة من قبل فرعي البنك المركزي اليمني 16

حوالات مالية "منسية" 16

انتقادات واسعة للحكومة إثر زيادة الرسوم الجمركية وارتفاع أسعار الوقود 17

احتدام التنافس للتحكم بالواردات 17

التطورات البيئية 19

اليوم الوطني للبيئة: مناسبة لإلقاء الضوء على الأنواع المهددة بالانقراض 19

موطن تعشيش السلاحف النادرة 19

شيوع ممارسات صيد السلاحف تهدد بقاء هذه الأنواع 20

قصور في حماية السلاحف رغم الاتفاقيات و المعاهدات السارية 20

حماية الكنوز الوطنية 20

افتتاحية مركز صنعاء 22

المحادثات "الثنائية" بين السعودية والحوثيين تُنذر بمآلات خطيرة 22

مراجعة لكتاب: "اليمن: الفقر والصراع" 24

إرث المحارب الأعزل أبوبكر السقاف 27

ملخص تنفيذي

عمّ التفاؤل باحتمال التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية تنهي الصراع في اليمن في ظل استمرار المحادثات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين المسلحة. إلّا أن هذه المحادثات تقوم على مبادرة سعودية حصرية مع طرف واحد وهو ما يهدد بخدمة المصالح الضيقة للطرفين فقط دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى. لم تخرج هذه المحادثات بنتائج ملموسة حتى الآن باستثناء تخفيف القيود المفروضة على تدفق الواردات عبر ميناء الحديدة، وهو تقدم سرعان ما استخدمه الحوثيون كسلاح لإجبار التجار على إعادة توجيه تجارتهم عبر الميناء بشكل حصري، الأمر الذي قد يحرم الحكومة المعترف بها دوليا من الإيرادات الجمركية التي هي بأمس الحاجة إليها. الأهم من ذلك أن المحادثات تُقصي الحكومة (رغم أن ذلك لا يؤثر كثيرا على شرعيتها الشعبية) والإمارات (أبرز شريك في التحالف الذي تقوده السعودية) التي أبدت موقفا رافضا حتى الآن إزاء أي انفتاح على الحوثيين ، لا سيما بعد عودة انخراطها عسكريا على نطاق واسع في اليمن خلال السنة ونصف الماضية.

كانت حضرموت ساحة الاختبار التي أظهرت المصالح المتباينة لأطراف معسكر التحالف، حيث سعى المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً إلى توسيع نفوذه عبر ممارسة التحريض ضد القوات الموالية لحزب الإصلاح الإسلامي. أثار هذا مقاومة متنامية من الجماعات القبلية المحلية المدعومة من السعودية، والتي باتت تجند الآلاف من المقاتلين المحليين وتحتج على ما تصفه بالتدخل الخارجي. بالتالي، جاء التدخل السعودي المتزايد في حضرموت كصفعة للمجلس الانتقالي الجنوبي ولتطلعاته، لا سيما بعد تشكيل "قوات درع الوطن" بقرار من الرئيس رشاد العليمي. قد تُسهم هذه القوات الجديدة – المدعومة مباشرة من السعودية – بشكل كبير في ترسيخ سلطة العليمي الذي لم تخضع لإمرته سابقا أي قوات عسكرية ، خلافا لمعظم أعضاء مجلس القيادة الرئاسي.

تظاهرات لأنصار المجلس الانتقالي الجنوبي في مدينة سيئون بوادي حضرموت تطالب بطرد قوات المنطقة العسكرية الأولى الموالية للإصلاح، 14 يناير/كانون الثاني 2023
// صورة لمركز صنعاء بعدسة راجح العمري

التطورات السياسية

تنافس أطراف معسكر التحالف في حضرموت

شهدت محافظة حضرموت توترات متزايدة خلال شهر يناير/ كانون الثاني، مع تظاهر أنصار المجلس الانتقالي الجنوبي في شوارع سيئون مطالبين بإحلال مقاتلين محليين محلّ قوات المنطقة العسكرية الأولى الموالية للإصلاح. إلا أن تطلعات الانتقالي الجامحة لتوسيع نفوذه في المحافظة واجهت انتكاسة بعد وقوف التكتلات القبلية القوية في المحافظة له بالمرصاد، مطالبة العناصر الموالية للانتقالي بالمغادرة باعتبارها تهديداً للأمن المحلي، وداعية في نفس الوقت إلى تجنيد مقاتلين محليين. من جانب آخر، نظّم متظاهرون مناهضون للانتقالي مظاهرات في سيئون ترفض إقامة معسكرات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في المنطقة.

استمرت المظاهرات طوال الشهر، وسرعان ما رافق هذه الاحتجاجات تعبئة عسكرية، حيث نقلت قوات المنطقة العسكرية الثانية (ومركزها المكلا في ساحل حضرموت) كتيبة قوامها 500 مقاتل إلى منطقة بالقرب من سيئون، بينما نُقلت قوة موالية للمجلس الانتقالي الجنوبي من مطار الريان بالقرب من المكلا إلى موقع استراتيجي في الهضبة الجنوبية المطلة على ساحة عمليات المنطقة العسكرية الأولى. نسقت السعودية مع حلف قبائل حضرموت لتجنيد ما لا يقل عن 10,000 مقاتل وإنشاء مواقع عسكرية جديدة في مناطق قبائل الكثيري، بهدف منع القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي من التوغل في وادي حضرموت. تسبب التنافس بين كل من السعودية والإمارات - ووكلائهما في المحافظة - في توتر العلاقة بين الدولتين الشريكتين في التحالف، بنفس القدر الذي توتّرت به العلاقات إثر قرار السعودية ببدء محادثات ثنائية مع جماعة الحوثيين المسلحة.

على صعيد آخر، شهد شهر فبراير/ شباط وصول أول رحلة دولية إلى مطار الريان (بعد توقف دام أربع سنوات)، حيث حطت طائرة تابعة للخطوط الجوية اليمنية تُقل على متنها حوالي 100 راكب على مدرج المطار في 4 فبراير/ شباط قبل أن تعود أدراجها إلى جدة. وفي هذا السياق، أشار المحافظ مبخوت بن ماضي إلى أن إعادة افتتاح المطار تأتي تمهيدا لتشغيله بشكل دائم.

المحادثات السعودية – الحوثية

خلال شهر يناير/كانون الثاني، بدأت التقارير بكشف محادثات سرية بين السعودية وجماعة الحوثيين، وتنامت شكوك الإماراتيين إزاء المسار الذي تتجه نحوه هذه المحادثات. كجزء من استراتيجيتهم الهادفة إلى انتزاع اعتراف رسمي بحُكمهم على شمال اليمن، طالب الحوثيون السعودية بالردّ على مقترحاتهم كتابياً. من جانبه، قدم الفريق العُماني الوسيط لمحة عن سير المحادثات إلى مكتب المبعوث الأممي الخاص، مشيرًا إلى أنها لم تتجاوز بعد الخطوط العريضة المتفق عليها بين الطرفين رغم أنها تمضي قُدماً. ذكرت تقارير بأن السعودية وافقت من حيث المبدأ على سداد رواتب موظفي الخدمة المدنية لمدة عام واحد، بما في ذلك رواتب أفراد الجيش والأمن العاملين في مناطق سيطرة الحوثيين، لكن لم تظهر بعد تفاصيل كشوفات المرتبات. في المقابل، طالبت الرياض بالحصول على ضمانات أمنية، بما في ذلك إقامة منطقة عازلة على الحدود وإنهاء الحصار الذي يفرضه الحوثيون على حركة صادرات النفط الحكومية بعد استهدافهم البنية التحتية لموانئ تصدير النفط جنوبيّ البلاد بالطائرات المسيرة. تشمل الشروط الأخرى تقديم تسهيلات لإعادة فتح مطار صنعاء أمام عدد أكبر من الرحلات وتسهيل تدفق الواردات عبر ميناء الحديدة، في الوقت الذي تتطلع فيه السعودية أيضًا إلى إنهاء الحصار الذي يفرضه الحوثيون على تعز وإشراك الحكومة في المحادثات.

رغم أن هذا الانفتاح يشير إلى استعداد السعودية لتخطي خيار الحل العسكري، لا تنتفي الأسباب التي تعزز رغبتها بالحفاظ على نفوذها في اليمن بل وتوسعته. في جميع الأحوال، يبدو أن الطرفين حققا بعض التقارب بشأن مجموعة من القضايا، فبعد فشل السعودية في إخراج الحوثيين من صنعاء وتعرضها لانتقادات دولية، أصبح هدفها الراهن هو تقديم نفسها كنصيرة للسلام عوضا عن كونها طرف في الحرب. وبالتالي، قد لا تعود مطالبات الحوثيين بإعادة فتح ميناء الحديدة بالكامل مصدر قلق للرياض بعد الآن، لا سيما بعد عدم عثور آلية التحقق والتفتيش الحالية التابعة للأمم المتحدة على أي شحنات أسلحة. بالنسبة للمسائل المتعلقة بالحدود المشتركة، اقترحت السعودية إقامة منطقة عازلة مُوسّعة غير مأهولة بالسكان، وأن تلعب القوات العمانية أو الدولية دورًا في رصد الوضع على الأرض، لكن موقف الحوثيين من هذه المسائل يظل غير واضح.

تتميز هذه المحادثات بكونها "ثنائية" وبالتالي تُقصي باقي الأطراف. لم يسع رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي فعل شيء سوى الاحتجاج أمام السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر بالقول إن الجنوبيين لن يقبلوا بأي صفقة أحادية الجانب، وبأنه لا يمكن الوثوق بالجانب الحوثي. الجدير بالذكر أن السفير آل جابر لم يقدم أي تطمينات معينة للمجلس الانتقالي الجنوبي، ولم يأتِ على ذكر أي ترتيبات لتقاسم السلطة أو شكل الحكومة في حال التوصل إلى اتفاق. من جهة أخرى، ما تزال علامات الاستفهام تحيط بموقف الإمارات، لكن أبوظبي قادرة على استخدام نشاط المجلس الانتقالي المتزايد في حضرموت للتأثير على سير المحادثات، وانخراط الإمارات في حضرموت يُعد مؤشراً على أنها قد تتصرف باستقلالية في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحوثيين.

كان مصدر سعودي رفيع قد صرّح لمركز صنعاء في فبراير/ شباط، بأن الرياض تخطط لعقد مؤتمر لإعلان نتائج المفاوضات، لكن سرعان ما تم تأجيل المؤتمر إلى ما بعد شهر رمضان (المتوقع أن ينتهي في 21 أبريل / نيسان)، ربما بهدف كسب المزيد من الوقت لضمان تواجد ممثلين عن جماعة الحوثيين. فـ المؤتمر يُعد فرصة لتتحقق زيارة رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين "مهدي المشاط" إلى الرياض - بناء على دعوة من الأخيرة - حيث ستُمثل الزيارة تنازلًا مُهمًا من صنعاء من وجهة النظر السعوديين، وستُعزز في الوقت ذاته مكانة سلطات الحوثيين. يعتقد السعوديون أن ظهور المشاط في المؤتمر سيُشكل علامة فارقة أخرى في تحسين صورتهم دوليًا بعد التداعيات الكارثية لمقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي ومقاطعة قطر وانخراطهم في حرب اليمن التي أثارت سخط الأوساط السياسية الغربية. يبدي دبلوماسيون سعوديون رفيعو المستوى موقفا جديدا أكثر ارتياحاً إزاء الوضع في اليمن، حيث يشعرون وللمرة الأولى منذ تدخلهم العسكري في عام 2015 بأن المجتمع الدولي ينظر إلى السعودية الآن كقوة لتحقيق السلام عوضا عن النظر إليها كدولة معتدية.

من جانبها، رفضت الإمارات المحادثات السعودية - الحوثية رفضاً قاطعاً، وهو ما قد يشكل تهديدا يتمثل في إعلان المجلس الانتقالي انفصال الجنوب بدعم إماراتي، بمجرد الإعلان عن اتفاق بين السعودية والحوثيين، وسيؤدي هذا بدوره إلى استفزاز أطراف أخرى للقيام بالأمر ذاته - في حضرموت مثلاً. حدوث ذلك سيصب في مصلحة الحوثيين ويمنحهم ذريعة لطالما ترقبوها لإعلان دولة مستقلة في مناطق سيطرتهم، وبغض النظر عن الخطاب الذي يتبناه الحوثيون، لا يتضح بعد ما إذا كان طموحهم في السيطرة على البلاد بأكملها لا يزال قائما.

ميناء الحديدة

بدأت سلطات الحوثيين أواخر يناير/ كانون الثاني بإصدار تعليمات لشركات الشحن التجارية بتوجيه شحناتها إلى ميناء الحديدة مباشرة، دون التقيّد بالإجراءات المعمول بها سابقا كعمليات التفتيش التي تجريها العناصر السعودية بعد انتهاء آلية التفتيش التابعة للأمم المتحدة في جيبوتي. لم تتمكن الحكومة من إجبار الشركات على الامتثال لتعليماتها كون السعودية لم تتخذ أي إجراء في هذا الشأن، وهي إشارة أخرى على تعاون جديد بين السعودية والحوثيين ويرمز إلى رغبة الرياض في تسليم إدارة الصراع إلى أطراف دولية.

تواصلت جهود الحوثيين في شهر فبراير / شباط من أجل إعادة فتح الميناء بالكامل، رغم اعتراض الحكومة على ذلك. وتشير تقارير إعلامية إلى أن تخفيف القيود على الميناء جاء كجزء من إجراءات بناء الثقة المتفق عليها في المحادثات بين السعودية والحوثيين، حيث تشكل إعادة فتح الميناء جزءاً من أجندة الحوثيين في حربهم الاقتصادية، وباتوا يطالبون التجار ممن ينقلون البضائع براً إلى مناطق سيطرتهم (بعد استيرادها عبر موانئ الحكومة) بالتوقيع على تعهد خطي باستخدام موانئ الحديدة لاستيراد البضائع مستقبلاً. تُعد هذه الخطوة تطوراً لا يبشر بالخير بالنسبة للحكومة كونها تُفاقم من مشاكلها المالية بشكل مضاعف، لا سيما أن الإجراءات الجمركية المبسطة في ميناء الحديدة أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالتكاليف المتعددة المترتبة على استيراد البضائع عبر ميناء عدن ونقلها براً إلى المناطق الشمالية (على الرغم من أن ذلك قد يقابله ارتفاع أقساط التأمين نتيجة المخاوف من مصادرة حاويات الشحن كما حدث في الماضي). في غضون هذا، تم تداول تقارير عن احتمال قطع قوات الحوثيين الطريق الرئيسي بين عدن والحديدة في مديرية التحيتا.

تراجع النفوذ القبلي

جاءت وفاة الشيخ صادق الأحمر، زعيم اتحاد قبائل حاشد وأحد الأعضاء المؤسسين لحزب الإصلاح، في 6 يناير/كانون الثاني كعلامة فارقة قد تعزز تراجع نفوذ القبائل اليمنية القوية في ظل حكم الحوثيين. شُيع الشيخ صادق الأحمر في جنازة حضرها الآلاف من الشخصيات القبلية في صنعاء في 8 يناير/كانون الثاني، وهي دلالة على أن قبائل حاشد ما زالت متحدة إلى حدّ ما تحت جناح زعيمها الجديد الشيخ حمير الأحمر الذي ارتدى جنبية شقيقه الشيخ صادق كرمز لمنصبه الجديد. أحد أهم الركائز التي اعتمد عليها الحوثيون لترسيخ سلطتهم في الشمال هو قدرتهم على إخضاع القبائل الشمالية، فلم تعد اتحادات القبائل كحاشد وبكيل سوى ظل لما كانت عليه في عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح. سبق وأن أُهين آل الأحمر خلال معارك الحوثيين في عمران عام 2014، حين دمّر الحوثيون منزل الشيخ عبدالله الأحمر، الزعيم التاريخي لآل الأحمر. ورغم أن جنازة الشيخ صادق الأحمر أتاحت فرصة لتجمّع وجاهات اتحاد قبيلة حاشد بعد أوقات عصيبة، إلاّ أنها لم تُشر إلى تجدد قوة الاتحاد بقدر ما أشارت إلى نهاية حقبة زعيم من زعاماتها.

ممارسات تضطهد المرأة

شهد شهر يناير/كانون الثاني تنامي حملات الحوثيين القمعية ضد حقوق المرأة في صنعاء، حيث اعتقلت سلطات الجماعة مذيعة معروفة وزميلتيها بتهمة التنقل بين المحافظات دون محرم، ومخالفتهن لقوانين منع سفر المرأة دون محرم المفروضة منذ العام الماضي. في خطوة أخرى، أصدرت قيادات الحوثيين أوامر لأصحاب محلات الألبسة النسائية في العاصمة بالتوقف عن بيع العباءات النسائية القصيرة أو المُخصّرة أو الملونة أو المزركشة.

في شهر فبراير/ شباط، تقدمت 25 امرأة ممن يشغلن مناصب كبيرة في المؤسسات الرسمية بصنعاء برسالة إلى رئيس وزراء سلطة الحوثيين،عبد العزيز بن حبتور، طالبن فيها بإنهاء التمييز الجديد الممارس ضد المرأة في مناطق سيطرة الحوثيين. وجاء في الرسالة أن هناك توجه عام لفصل النساء من أعمالهن في الجهاز الحكومي، عبر توجيهات تحدّ من حرية تنقلهن دون محرم أو إذن من السلطات، وإلغاء قطاعات المرأة في بعض الوزارات والمؤسسات، تحت مبرر منع "الاختلاط"، إلى جانب رسائل خُطب يوم الجمعة التي تحذر من عمل المرأة و التحاقها بالتعليم. جاءت الرسالة ملفتة كونها من شخصيات نسوية غالبيتهن من الطبقة الهاشمية، و معظمهن يعملن في الوزارات والمؤسسات الرسمية التابعة للحوثيين و ينتمين إلى أُسر موالية للجماعة. تضمنت الرسالة اعترافاً ضمنياً بشرعية الحوثيين، لكنها حذرت من تزايد الممارسات القمعية التي من شأنها أن تهيئ فرصة للقوات المناهضة للحوثيين لدق إسفين بين المجتمع وسلطات الجماعة. و بقراءة ما بين السطور، يبدو أن الرسالة تعكس أيضًا مخاوف من أن صنعاء لن تكون بمنأى عن أجندة الحوثيين الأيديولوجية التي نُفذت في المناطق الجبلية المرتفعة شماليّ اليمن والتي ضيقت الخناق على البيئة المتحررة نسبياً التي

كانت تسمح للمرأة بالعمل. بشكل عام، تسلط الرسالة الضوء على التوازن الصعب الذي يحاول نظام الحوثيين الحفاظ عليه عبر استرضاء فئات المجتمع المختلفة، بما في ذلك المنظرين الايديولوجيين والأسر الهاشمية والكوادر العسكرية، لا سيما في هذا المنعطف الحرج الذي ترى فيه سلطة الحوثيين أخيرا إمكانية الحصول على اعتراف إقليمي ودولي.

امرأة وطفلة تزوران قبر أحد أقاربهما في مقبرة مخصصة للمقاتلين الحوثيين في مدينة ذمار، 22 ديسمبر/ كانون الأول 2022 // صورة مركز صنعاء

التطورات العسكرية

قوات درع الوطن تُعزز نفوذ العليمي

في أواخر يناير / كانون الثاني، أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي رسمياً تشكيل ما سُمي بـ "قوات درع الوطن"، وهي قوة عسكرية ممولة من السعودية تتكون من ثماني كتائب بقيادة القائد السلفي بشير المضربي (علما أنه أُعلن عن تشكيل الكتائب الثمان لأول مرة في سبتمبر/أيلول الماضي، من ألوية اليمن السعيد التي تشكلت بدورها العام السابق). تخضع هذه الوحدات لإمرة العليمي مباشرة (الذي لم يكن يمتلك قوات عسكرية خاصة على عكس معظم أعضاء مجلس القيادة الرئاسي)، وتم نشرها حتى الآن في كل من الضالع ولحج وعدن وأبين. هناك مساعٍ لضم ثلاث من كتائب ألوية العمالقة بقيادة حمدي شكري الصبيحي تحت مظلة قوات درع الوطن، علما أن الصبيحي رفض العام الماضي الانخراط في المعركة التي شنتها الإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي لطرد القوات الموالية لحزب الإصلاح من شبوة، بعد أن ساعدت ألويته في طرد قوات الحوثيين من شمالي غرب المحافظة في وقت سابق من عام 2022. تلا ذلك عدة محاولات لاغتيال الصبيحي يشتبه بوقوف الجماعات الموالية للانتقالي وراءها، علما أن المجلس الانتقالي أبدى انزعاجه من تشكيل هذه القوات الجديدة كونه يعتبرها تهديداً لنفوذه في عدن ومناطق أخرى في الجنوب.

يتراوح عدد أفراد قوات درع الوطن بين 16 و20 ألف جندي حسب التقديرات، ويجري التخطيط لإقامة مزيد من المعسكرات لها، علما بأنه تم تعزيز هذه القوات بـ 120 آلية مدرعة إضافية تم إرسالها عبر منفذ الوديعة الواقع على الحدود السعودية- اليمنية في محافظة حضرموت. فضلا عن ذلك، عمدت الرياض إلى إرسال الأموال النقدية عبر الحدود نقدا لدفع رواتب أفراد هذه القوات، تجنباً لاستخدام البنك المركزي اليمني في عدن، وهي خطوة تهدف على يبدو إلى تجنب مطالبة الرياض بدفع رواتب القوات العسكرية والأمنية الأخرى التي سبق وأن جمّدتها، خصوصاً رواتب تلك القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي. تُبرز هذه الخطوة مدى انهيار آلية الحُكم داخل مجلس القيادة الرئاسي في خضم الخلافات القائمة بين أعضائه، ومدى استعداد الرياض لاتخاذ إجراءات استثنائية لمنع جنوب اليمن من الخروج من دائرة نفوذها. بحلول مارس/ آذار، وردت أنباء عن مغادرة جنود من قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي للانضمام إلى صفوف قوات درع الوطن بحثًا عن دخل ثابت.

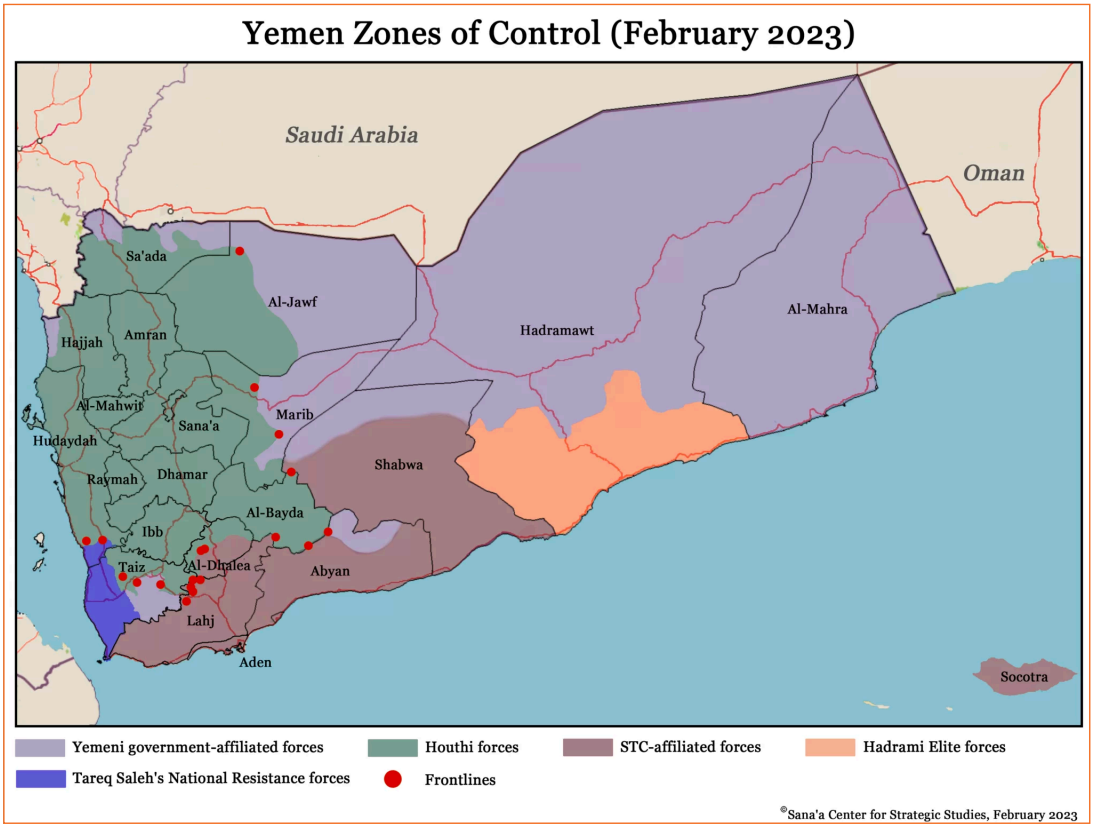

احتدام المعارك في الحديدة

استمرت الاشتباكات العنيفة خلال يناير/كانون الثاني بين الحوثيين والقوات المشتركة على طول الحدود بين مديريتي حيس والخوخة جنوبيّ الحديدة، حيث شنت قوات الحوثيين هجمات منتظمة باستخدام الطائرات المسيرة والأسلحة الثقيلة – بما في ذلك دبابة - في محاولاتها للتقدم جنوباً. قُتل ما لا يقل عن ثلاثة جنود من القوات المشتركة وأصيب 27 آخرون خلال الأسبوع الأول من يناير/ كانون الثاني، في حين قُتل اثنان وأصيب 27 آخرون على جانب الحوثيين خلال نفس الفترة. تجدر الإشارة إلى أن المعارك على نفس الجبهات خلال الأسبوعين الأخيرين من ديسمبر/ كانون الأول، أسفرت عن مقتل خمسة من أفراد القوات المشتركة وإصابة 42 آخرين من أفرادها، إلى جانب مقتل 13 من مقاتلي الحوثيين وإصابة أكثر من 110 من مقاتليهم.

تواصلت المعارك في جنوب الحديدة في وقت لاحق من الشهر، مع اندلاع اشتباكات بين قوات الحوثيين والقوات المشتركة على امتداد المناطق الساحلية لمديرية التحيتا جنوبيّ الحديدة وفي منطقة السرد شماليّ مديرية حيس. كما أجرت قوات الحوثيين تدريبات بحرية بالقرب من خط الملاحة الدولي قبالة سواحل مديرية التحيتا، ولا يستبعد أن اختيار هذه المنطقة للقيام بالتدريبات جاء لقربها من ممرات الشحن وجزيرة زقر حيث تتمركز العمليات البحرية للقوات المشتركة. هذا وواصلت قوات الحوثيين حفر وتعزيز شبكة من الخنادق والتحصينات في مديرية التحيتا، تتكون من عدة أنفاق زُرعت فيها ألغام أرضية مموهة بشكل صخور. فضلا عن ذلك، شهدت محافظة تعز المجاورة اشتباكات بين قوات الحوثيين والقوات الموالية للإصلاح بمحور تعز العسكري على عدة جبهات.

تصاعدت حدة الأعمال العدائية جنوبي الحديدة مرة أخرى أواخر شهر فبراير/شباط، مع شنّ قوات الحوثيين ثماني هجمات بطائرات مسيرة على القوات المشتركة المتمركزة في وادي المرير بمديرية جبل راس، تزامناً مع تقدم قوات الحوثيين باتجاه الغرب. أسفرت تلك المعارك عن مقتل ستة مقاتلين حوثيين وجرح 37 آخرين، إلى جانب مقتل جندي موالٍ للحكومة وإصابة 17 آخرين بجروح. كما شنت قوات الحوثيين هجوما على بُعد خمسين كيلومتراً جنوباً (أي شمالي تعز) استهدف القوات المشتركة في منطقة البرح بمديرية مقبنة، علما بأن جبهة شمال تعز كانت تشهد هدوءاً نسبياً منذ نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2021، حين أعادت القوات المشتركة انتشارها جنوباً من مدينة الحديدة.

تهديد تنظيم القاعدة يعاود الظهور

في يناير / كانون الثاني، ظهر مقطع فيديو نادر لزعيم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب خالد باطرفي هاجم فيه مجلس القيادة الرئاسي على سماحه بما وصفه بتمدد النفوذ الأمريكي داخل البلاد، منتقدا المجلس الانتقالي الجنوبي على عملياته الأخيرة ضد فرع التنظيم في محافظتي أبين وشبوة الجنوبيتين. كما اتهم باطرفي (الذي تولى زعامة فرع التنظيم في اليمن عام 2020 عقب مقتل قاسم الريمي بغارة أمريكية بطائرة مسيرة) المجلس الانتقالي الجنوبي بالعمل مع القوات الأمريكية في حضرموت والمهرة، داعياً القبائل المحلية إلى مساعدة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على القتال ضدهم. كلمة باطرفي جاءت بمثابة تحوّل في خطاب التنظيم - إن لم يكن تحولًا في استراتيجيته - حيث أدرج باطرفي جماعة الحوثيين وداعميها الإيرانيين في قائمة أعداء تنظيم القاعدة (التي ضمت أيضًا قوات المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات التحالف الذي تقوده السعودية). ركزت استراتيجية تنظيم القاعدة في جزيرة العرب منذ عام 2021 على استهداف "العدو البعيد" المتمثل في القوى الغربية وحلفائها الإقليميين، وهو ما يعكس قرار انسحاب التنظيم من المناطق التي تقاتلت فيها عناصره مع قوات الحوثيين في مرحلة مبكرة من الحرب وكذلك النفوذ المتنامي للقيادي المصري البارز في التنظيم "سيف العدل" (المقيم في إيران) على فرع التنظيم في اليمن. هجوم باطرفي لا يشير بالضرورة إلى سياسة جديدة لاستهداف قوات الحوثيين، بل خطاب لكسب دعم القبائل الجنوبية التي تعارض مساعي المجلس الانتقالي لبسط نفوذه في شرق اليمن، واسترضاء المنتقدين من داخل التنظيم غير الراضين عن النهج الليّن للتنظيم تجاه الحوثيين. في واقع الأمر، أعطى الخطاب انطباعاً بأن تنظيم القاعدة يخطط لزيادة وتيرة عملياته ضد مجلس القيادة الرئاسي والمجلس الانتقالي الجنوبي، على الأرجح في أهم التجمعات السكانية بالجنوب كعدن والمكلا.

لم تمرّ العمليات التي شنها المجلس الانتقالي الجنوبي تحت شعار مكافحة الإرهاب مرور الكرام، حيث زرعت عناصر القاعدة خلال الأشهر الأخيرة مئات العبوات الناسفة على جوانب الطرق لاستهداف قوات مكافحة الإرهاب في أبين وشبوة. أشارت أنباء إلى مقتل ثلاثة أشخاص - يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من بينهم حسن الحضرمي، خبير المتفجرات البارز في التنظيم - بغارة أمريكية بطائرة مسيرة في منطقة الصمدة بوادي عبيدة في مأرب. تسبب تزايد عدد القتلى نتيجة انفجارات العبوات الناسفة في نشوب خلاف بين قوات الانتقالي والسكان المحليين، حيث ثار قبليون مسلحون في مديرية مودية وسط أبين ضد قوات مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، عقب مداهمة الأخيرة عدة منازل واعتقالها أعضاء يُشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة بتهمة تفجير عبوة ناسفة على جانب إحدى الطرق. أسفرت الاشتباكات التي أعقبت ذلك عن مقتل تسعة أشخاص ونزوح عشرات الأسر قبل تدخل وساطة لوقف إطلاق النار. تم لاحقاً التوصل إلى اتفاق للإفراج عن رجال القبائل المحتجزين، بعد اجتماع لممثلي القبائل المتضررة وقائد محور أبين العسكري الموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي، لكن رغم ذلك يظل الوضع متوتراً.

هذا وتتواصل الغارات الأمريكية المستهدفة لقيادات في تنظيم القاعدة، حيث قُتل القيادي البارز في التنظيم حمد بن حمود التميمي (المكني عبد العزيز العدناني) في فبراير/ شباط، بغارة أمريكية بطائرة مسيرة استهدفت منزله في منطقة مأرب الوادي. كان التميمي أبرز قيادي سعودي في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ورئيس مجلس الشورى الخاص بالتنظيم.

في سياق آخر، أعلنت جماعة الحوثيين في فبراير/ شباط، عن صفقة لتبادل الأسرى مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، علما بأن التنظيم سبق بالإعلان عن ذلك عبر بيان أصدره الفرع المحلي له المعروف بأنصار الشريعة، جاء فيه أنه تم إطلاق سراح سجينين من كل جانب. في 19 فبراير / شباط، غرّد رئيس لجنة شؤون الأسرى في جماعة الحوثيين عبد القادر المرتضى معلناً عودة ثلاثة مقاتلين حوثيين مقابل تسليم اثنين من عناصر تنظيم القاعدة ممن تم أسرهم أثناء المعارك في محافظة البيضاء. من جانبه، دافع حسين العزي نائب وزير الخارجية بسلطة الحوثيين عن اتفاق تبادل الأسرى عبر تغريدة على تويتر، قائلاً إن جماعة الحوثيين ترحب بتبادل الأسرى مع جميع الأطراف. تعود صفقات تبادل الأسرى بين الحوثيين وتنظيم القاعدة إلى عام 2016، وإن لم يتم الإقرار بها علناً.

الحوثيون يعززون جبهاتهم مع عودة الاشتباكات

تواصل سلطات صنعاء إعادة ترتيب شؤونها العسكرية وتعزيز تمركزها في مختلف الجبهات التي شهدت هدوءا نسبيا منذ انتهاء سريان الهدنة، حيث أشارت الحكومة إلى أن قوات الحوثيين عززت جهودها الرامية إلى كسب دعم القبائل في المناطق الهامة مثل قبيلة عبيدة في مأرب، و قبائل الصبيحة في لحج المتواجدة في المناطق القريبة من مضيق باب المندب، والمنطقة التي تسيطر عليها قوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح المدعومة من الإمارات (علماً بأن مدينة

مأرب وحقول النفط في الشرق لا تزال تحت سيطرة الحكومة). من ناحية أخرى، لا يزال النزاع مستمر بين قوات الحوثيين وقبيلة بني نوف في الجوف على ضوء جهود الحوثيين لفرض سيطرتهم على القبائل المتمردة والمناطق الواقعة جنوبي وجنوبي غرب المحافظة. كما يبدو أن الحوثيين يعملون على تعزيز القدرات الجوية لقواتهم، حيث قامت الجماعة باستدعاء الطيارين للخدمة بعد ظهور مفاجئ لطائرات هليكوبتر في سلسلة من العروض العسكرية في سبتمبر/ أيلول الماضي. لا يتضح بعد ما إذا كانت قوات الحوثيين تمتلك القطع اللازمة لإصلاح الطائرات أو صيانتها بما يؤهل استخدامها في العمليات العسكرية.

وبعيداً عن المعارك الدائرة في الحديدة، شن الحوثيون عمليات جديدة على جبهات تعز. ففي يناير/كانون الثاني، شنت قوات الحوثيين هجمات متزامنة على قوات محور تعز العسكري الموالية للإصلاح في جبهات بمدينة تعز ومحيطها، مع ورود أنباء عن نشوب اشتباكات في جبهات عصيفرة ووادي الزنوج ومعسكر الدفاع الجوي شمال مدينة تعز، ومديرية جبل حبشي ومنطقة الصياحي ومحيط جبل هان بمنطقة حذران بمديرية التعزية باتجاه الغرب، ومنطقة التشريفات ووادي صالة وكلابة باتجاه الشرق، وجبهة الشقب بمديرية صبر الموادم جنوبيّ محافظة تعز. ورغم تراجع حدة العنف منذ إبرام هدنة العام الماضي واستمرار المحادثات السعودية - الحوثية الجارية، التي تشير إلى إمكانية إحراز تقدم يُفضي إلى تسوية تفاوضية، لا تزال أعمال العنف مستمرة على الجبهات في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك تلك الواقعة خارج مدينة مأرب وفي الضالع ولحج وعلى طول حدود البيضاء مع أبين وشبوة، وقد تتصاعد حدة هذه الاشتباكات بسهولة إذا ما رأت الجماعات فرصة لبسط نفوذها أو تحسين موقفها التفاوضي.

بيع المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي في سوق مديرية قفل شمر بمحافظة حجة ، 10 يناير/ كانون الثاني 2023 // صورة لمركز صنعاء بعدسة غدير مراد

التطورات الاقتصادية

الحكومة تتلقى دعمًا ماليًا جديدًا

أعلنت السعودية في 21 فبراير/ شباط، تقديم وديعة إلى البنك المركزي اليمني في عدن بقيمة مليار دولار أمريكي، لدعم الاقتصاد اليمني المتعثر وتعزيز قيمة العملة الوطنية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. هذا وسيتم صرف الوديعة عبر صندوق النقد العربي عوضا عن إيداعها مباشرة لدى البنك المركزي اليمني في عدن، في إطار الاتفاقية المعلن عنها في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بين الحكومة اليمنية وصندوق النقد العربي لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي. ورغم التوقعات بمنح الحكومة حق التصرف بالدعم المالي الجديد قريبًا، وفي ظل التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الإصلاحات التي طالبت بها السعودية، إلا أن الشروط غير المرنة لهذا الدعم قد تحد من قدرة البنك المركزي على إقامة مزادات بيع العملات الأجنبية لدعم استقرار قيمة الريال وتمويل واردات السلع الأساسية.

كان توقيت الوديعة السعودية مهم للغاية في ظل تراجع الإيرادات الحكومية بشكل ملحوظ، عقب توقف الصادرات النفطية بفعل استهداف الحوثيين موانئ تصدير النفط في شبوة وحضرموت بالطائرات المسيرة الخريف الماضي. كما تكبدت الحكومة في الآونة الأخيرة خسائر في الإيرادات الجمركية مع بدء سلطات الحوثيين الضغط على التجار المستوردين لإعادة توجيه البضائع من ميناء عدن إلى ميناء الحديدة، وهو ما قد يكلف الحكومة ما بين 45 و 50 مليار ريال يمني من الرسوم الجمركية شهرياً.

العملة

شهدت قيمة الريال اليمني تقلبات طفيفة خلال يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط في المناطق الخاضعة لسيطرة كل من الحكومة والحوثيين على حد سواء. انخفضت قيمة الريالات الجديدة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بنسبة 4 في المائة تقريبًا، من 1,225 ريال يمني لكل دولار أمريكي في 1 يناير/ كانون الثاني إلى 1,270 ريال يمني لكل دولار بحلول 19 فبراير/ شباط. انتعشت القيمة نسبياً عقب الإعلان عن الدعم السعودي الجديد، وبحلول نهاية الشهر بلغ سعر التداول 1,243 ريال لكل دولار. من جهة أخرى، تراوحت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة للريال في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين بين 540 و 560 ريالاً لكل دولار خلال شهر يناير/ كانون الثاني، على وقع الأنباء عن إحراز تقدم في المحادثات الجارية بين الجماعة والسعودية. ظلت قيمة الريالات القديمة مستقرة خلال شهر فبراير/ شباط، حيث تم تداولها عند 554 ريال يمني لكل دولار أمريكي بالمتوسط.

في سياق متصل، عقد البنك المركزي في عدن ثمانية مزادات لبيع العملات الأجنبية خلال شهري يناير/ كانون الثاني و فبراير/ شباط، عرض خلالها مبلغ 280 مليون دولار أمريكي للبيع. رغم هذا، تم شراء 104 مليون دولار أمريكي فقط من المبلغ المعروض، أي حوالي 40% ، علما أن المزاد الذي أقيم في 24 يناير/ كانون الثاني شهد أدنى نسبة من إجمالي الطلبات المقدمة على مبلغ المزاد المعلن عنه - منذ بداية العام - حيث تم بيع 11% فقط من المعروض بالمزاد والبالغ 50 مليون دولار أمريكي. في سياق متصل، اضطر البنك لتأمين مبلغ المزاد المقام بتاريخ 28 فبراير/ شباط من حسابه لدى البنك الأهلي السعودي، بعد تأجيل مزاد يوم 21 فبراير/ شباط بسبب تضاؤل احتياطي النقد الأجنبي.

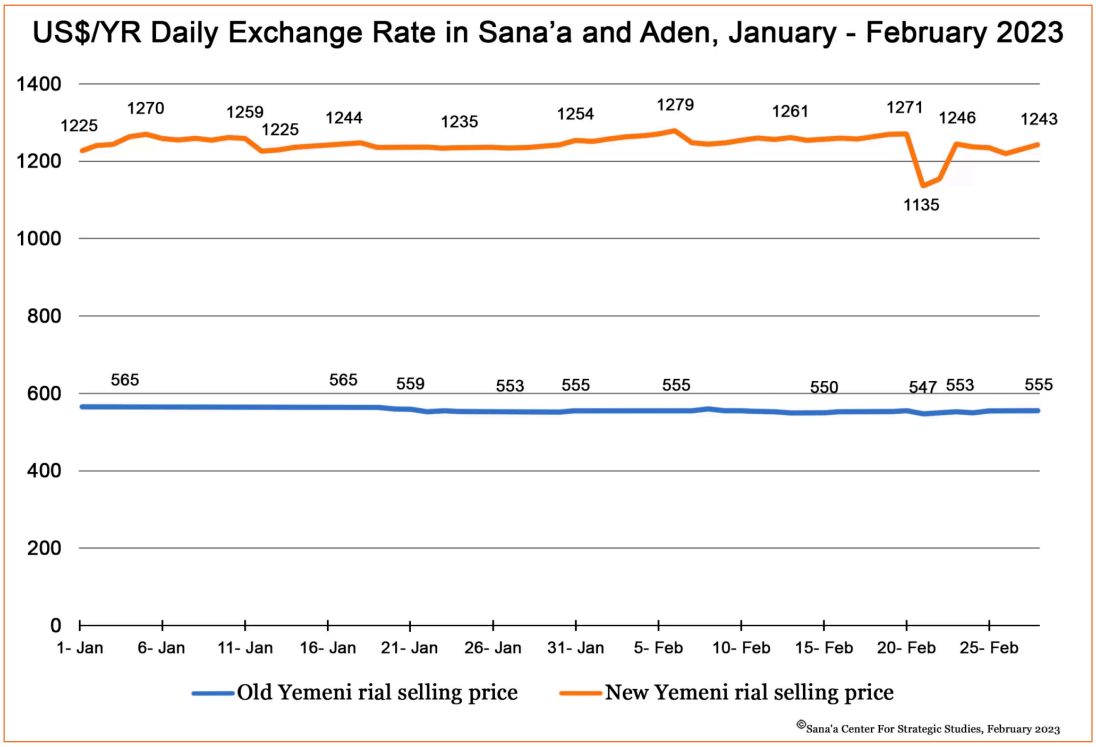

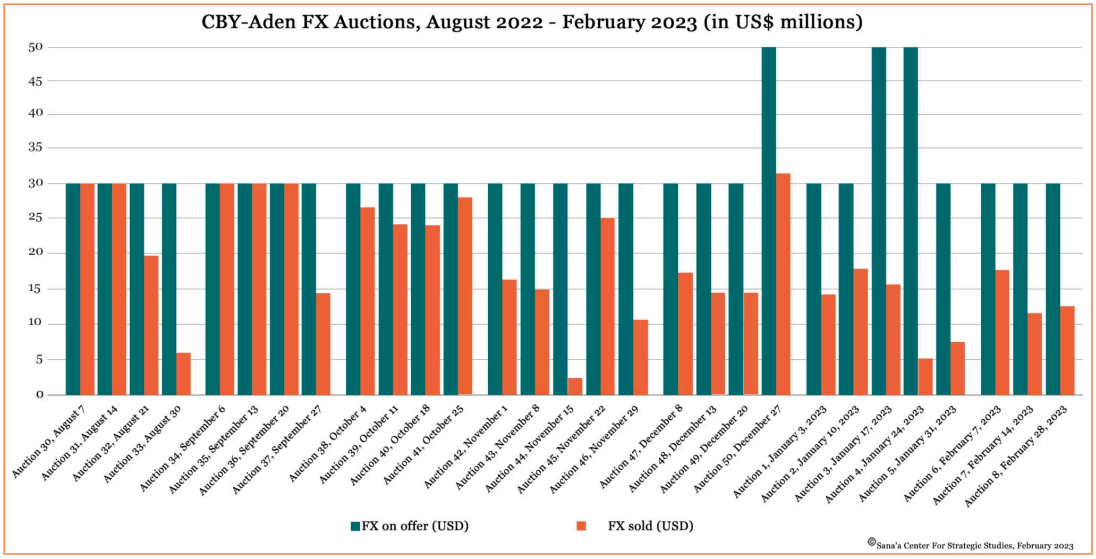

هذا وتزامنت المشاركة المتدنية في المزادات مع احتدام التنافس بين فرعي البنك المركزي في عدن وصنعاء للتحكم ببيانات القطاع المصرفي، حيث يحاول الأول استعادة قدرته على الوصول غير المقيّد إلى بيانات البنوك اليمنية، في حين يهدد الأخير باتخاذ مزيد من التدابير التقييدية لمنع امتثال البنوك لذلك. في منتصف شهر يناير/ كانون الثاني، أصدر البنك المركزي اليمني في صنعاء (الخاضع لسيطرة الحوثيين) قرارًا يمنع البنوك اليمنية والتجار في صنعاء من المشاركة في مزادات بيع العملات الأجنبية أو استخدام خطابات الاعتماد التي يصدرها البنك المركزي اليمني في عدن، الأمر الذي قوّض الطلب على العملة الصعبة. بررت سلطات الحوثيين هذه الخطوة بالقول إن مزادات بيع العملات تسببت في تدفق سيولة النقد الأجنبي من المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. من جهة أخرى، تم منع البنوك التي رفضت تبادل بياناتها من المشاركة في مزادات بيع العملات الأجنبية، علما أن التجار في صنعاء كانوا يشترون نحو 60 في المائة من العملات الأجنبية المعروضة للبيع عبر البنوك التجارية - قبل فرض هذا الحظر.

تجميد حسابات شركات الصرافة من قبل فرعي البنك المركزي اليمني

أصدر الفرعان المتنافسان للبنك المركزي اليمني (في صنعاء و عدن) تعميمات تستهدف شركات الصرافة، في محاولة لكبح ظاهرة المضاربة بالعملات. في 26 كانون الثاني/ يناير، جمّد البنك المركزي اليمني في عدن حسابات 17 شركة صرافة بتهمة المضاربة بالعملات، وأمر المؤسسات الأخرى بوقف التعامل مع هذه الشركات. بعدها بيومين، أصدر البنك المركزي اليمني في صنعاء (الذي تديره سلطة الحوثيين) تعميماً يستهدف شركات الصرافة الأخرى، وبحلول نهاية شهر كانون الثاني /يناير، تم تجميد حسابات العشرات من تلك الشركات ومنعها من إنجاز المعاملات المالية. تجدر الإشارة إلى أن إجراءات تجميد الحسابات استهدفت بشكل أساسي شركات الصرافة غير المرخصة أو الأفراد أو المؤسسات التي تعاملت مع شركات غير مرخصة وأفراد متهمين بـ المضاربة بالعملات والتلاعب بالسوق عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

حوالات مالية "منسية"

أفادت تقارير عن وجود حوالات مالية لم تُسلّم لأصحابها من قبل شركات الصرافة وشبكات الحوالة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بمجموع بلغ مليارات الريالات اليمنية وملايين الريالات السعودية. في نهاية شهر يناير/ كانون الثاني، تم تداول كشوفات مسربة على مواقع التواصل الاجتماعي تحوي معلومات عن 64 ألف حوالة مالية مستحقة لم تُسلّم لأصحابها (بما في ذلك أسماء المستفيدين)، بقيمة تزيد على 2 مليار ريال يمني ونحو 30 مليون ريال سعودي. تم تسريب هذه الكشوفات من قبل شبكة الامتياز للحوالات، وهي واحدة من أكبر شبكات الحوالات في اليمن، حيث لم يجرِ إخطار المستفيدين بالحوالات المالية المستحقة لهم، بل ووافت المنية بعضهم دون استلامها.

في 1 يناير/ كانون الثاني، أصدر البنك المركزي اليمني بصنعاء مذكرة يطالب فيها شبكات الحوالات بالالتزام بتعميمه رقم (6) لسنة 2021. بالمثل، دعا البنك المركزي اليمني بعدن شركات الصرافة و شبكات تحويل الأموال إلى تقديم بيانات تفصيلية عن كافة الحوالات المالية المستحقة وغير المُسلمة لأصحابها، وألزم التعميم تلك الشبكات بإرسال رسائل نصية إلى المستفيدين كل 30 يومًا لإخطارهم بالحوالات المالية غير المستلمة. كما تضمن التعميم آلية ترشد الجهات المرسلة بتحصيل الحوالات غير المسلمة للمستفيدين. رغم ذلك، لم تمتثل معظم شبكات تحويل الأموال لهذا التعميم، بل استمرت في مراكمة السيولة بالريال رافضة الوفاء بالعديد من مبالغ الحوالة المستحقة لأصحابها.

خلال شهر فبراير/ شباط، أعلنت عدة شبكات حوالة نيتها الالتزام بسداد مليارات الريالات اليمنية من التحويلات المالية "المنسية"، وفي 6 فبراير/ شباط، صرحت شبكة النجم للحوالات المالية - أكبر شبكة للصرافة وتحويل الأموال في اليمن - بأنها أتاحت للمستفيدين التحقق من الحوالات غير المسددة المستحقة لهم. من جهة أخرى، أعلنت شبكات الحوالات الأخرى، بما في ذلك الحزمي والامتياز والبارق والأكوع والعامري ويمن إكسبرس، عن إطلاق آلية للاستعلام عن الحوالات المالية بما يُمكّن المستفيدين من تتبّع والتحقق من الحوالات المالية المستحقة.

يُرجح حجم الحوالات غير المسلمة لأصحابها بعشرات المليارات من الريالات اليمنية، حيث أفاد مصدر في سوق الصرافة بصنعاء عن وجود ما لا يقل عن 80 ألف حوالة غير مسلمة لأصحابها لدى شبكة النجم بقيمة تصل الى مليارات الريالات. الجزء الأكبر من تلك الحوالات مستحقة للتجار ورجال الأعمال الذين يعتمدون بشكل كبير على شركات الصرافة وشبكات تحويل الأموال لتيسير أعمالهم وتجارتهم واستيراد البضائع من الخارج. ومع إعلان شركات الصرافة استعدادها لتسليم الحوالات لأصحابها، سارع الآلاف من المواطنين اليمنيين بالطالبة بأموالهم وتحصيل الحوالات المستحقة لهم، إلّا أن الكثيرين لا يزالون يواجهون صعوبات في استلام أموالهم. سعت بعض شبكات الحوالة إلى منع صرف المبالغ المستحقة عبر تعمّد ترك السيولة تتناقص أو عن طريق وضع متطلبات بيروقراطية معقدة.

تمثل التحدي الأكبر في عدم وجود شبكة مُوحدة لتحويل الأموال تُسهل من تسوية المستحقات. في 3 فبراير/ شباط، أعلن البنك المركزي اليمني في عدن عن قرب موعد إطلاق شبكة للتحويلات مالية تضم 47 شركة صرافة، برأسمال إجمالي قدره 5 مليارات ريال يمني. قد تعزز هذه الشبكة جهود البنك المركزي اليمني في عدن لتتبّع الحوالات المالية التي تتم عبر البنوك وشركات الصرافة وتحويل الأموال، وتوجيه الجهات المعنية بإيداع الأموال لدى البنوك الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي اليمني في عدن.

انتقادات واسعة للحكومة إثر زيادة الرسوم الجمركية وارتفاع أسعار الوقود

في العاشر من يناير/ كانون الثاني، أصدرت اللجنة الاقتصادية العليا التابعة للحكومة اليمنية ثلاثة قرارات تنص على رفع سعر صرف الدولار الجمركي وأسعار الوقود (المنتج محليا) والكهرباء والمياه. بموجب القرار الأول، تم رفع سعر صرف الدولار الجمركي للبضائع المستوردة بنسبة 50 في المائة، من 500 إلى 750 ريال يمني لكل دولار أمريكي في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. نص القرار الثاني على رفع سعر البترول (المكرر محلياً) بنحو 180 في المائة، من 175 ريالاً إلى 487.5 ريال يمني للتر الواحد، بينما تم رفع سعر أسطوانة الغاز سعة 20 لترًا بنسبة 43 في المائة من 2100 ريال يمني إلى 3000 ريال.

جاءت هذه الزيادات في وقت تعاني فيه الحكومة من عجز مالي كبير تفاقم مع توقف صادرات النفط، الأمر الذي دفع مجلس القيادة الرئاسي نهاية العام الماضي إلى إصدار القرار رقم 30 لسنة 2022، والذي يُوجه الحكومة والمجلس الاقتصادي الأعلى باتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من وطأة الأزمة الحالية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتنمية موارد الدولة، وتم على ضوئه تشكيل خلية أزمة برئاسة رئيس الوزراء معين عبدالملك سعيد. في 16 يناير / كانون الثاني، حاولت خلية الأزمة تهدئة المخاوف الناجمة عن رفع سعر صرف الدولار الجمركي، مشيرة إلى أن القرار لن يؤثر على أسعار السلع الأساسية المعفاة من الرسوم الجمركية كالقمح والأرز وزيت الطهي وحليب الأطفال والأدوية، كون القرار يستهدف السلع الكمالية في المقام الأول. رغم ذلك، تظل قدرة الحكومة على احتواء تضخم الأسعار ضعيفة في ظل إمكاناتها المحدودة والقيود التي تعاني منها.

قوبلت حزمة الإصلاحات بانتقادات واسعة النطاق، حيث نددت أطراف من داخل الحكومة وخارجها بالإجراءات، محذرة من تداعياتها الكارثية. انتقد رئيس مجلس النواب سلطان البركاني الإصلاحات المقترحة مؤكدا بأنها لا تنظر بعين الاعتبار إلى الظروف المعيشية للناس. حظيت خطوة زيادة سعر صرف الدولار الجمركي بالنصيب الأكبر من ردود الأفعال المعارضة، حيث أوقف العديد من التجار ومستوردي السلع المعاملات الجمركية وإجراءات تخليص الشحنات، واختاروا عوضاً عن ذلك تخزين البضائع في ميناء عدن لحين استكشاف الخيارات الأخرى المتاحة لتفريغ البضائع في ميناء آخر. من جهتهم، هدد تجار آخرون بعدم الامتثال للقرار، ومع تنامي ردود الأفعال المنددة، قضت المحكمة الإدارية في عدن في 6 فبراير/ شباط بتعليق قرار الحكومة بهذا الشأن.

احتدام التنافس للتحكم بالواردات

إثر قرار الحكومة برفع سعر صرف الدولار الجمركي، عرضت سلطات الحوثيين حزمة إغراءات اقتصادية في محاولة لإعادة توجيه الواردات إلى ميناء الحديدة الواقع تحت سيطرتها. لم تتوانَ السلطات في الوقت نفسه عن فرض إجراءات عقابية على التجار المستوردين عبر ميناء عدن، من خلال منع وصول شحنات بضائعهم إلى الأسواق في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة. في فبراير/ شباط، تحفظت سلطات الحوثيين على مئات الشحنات التجارية التي تحمل آلاف الأطنان من مختلف البضائع في مراكز التخليص الجمركي التي تديرها عند مداخل محافظتي صنعاء وذمار.

فضلا عن ذلك، ضغطت سلطات الحوثيين على التجار المستوردين لتقديم ضمانات خطية بعدم استيراد البضائع عبر الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة كما جرت العادة، وتوجيهها عوضا عن ذلك إلى ميناء الحديدة. في 9 فبراير/ شباط، أثار تجار من الغرفة التجارية والصناعية بصنعاء - خلال اجتماع مع مسؤولين من وزارة الصناعة التابعة لسلطة الحوثيون - مخاوف من رفض شركات الشحن نقل البضائع عبر ميناء الحديدة أو من رفعها رسوم التأمين على الشحنات. ردا على ذلك، وعد المسؤولون الحوثيون بتوفير خط شحن بديل، ورغم انصياع بعض التجار لضغوط الحوثيين، تردد آخرون من ضمنهم مجموعة هائل سعيد أنعم (أكبر مجموعة تجارية في البلاد) التي رفضت حتى الآن الالتزام بتلك التعليمات نظراً للمخاطر والتكلفة المترتبة على توجيه الشحنات إلى ميناء الحديدة.

رداً على الضغوط الممارسة من سلطات الحوثيين، سعى وزير النقل بالحكومة اليمنية "عبد السلام حميد" إلى طمأنة التجار - عقب اجتماع مشترك لوزارتي النقل والتجارة والغرفة التجارية والصناعية في عدن بتاريخ 21 فبراير / شباط. وصرح حميد بأن إجراءات دخول السفن إلى ميناء عدن والموانئ الأخرى التي تديرها الحكومة لن تتغير، مشيراً إلى أن الحكومة ستصدر قريباً لوائح جديدة تخفض من رسوم التأمين على الشحنات التجارية المستوردة عبر موانئها. في 22 فبراير / شباط، بعثت مؤسسة موانئ خليج عدن التي تديرها الحكومة بمذكرة إلى شركة الحديدة للملاحة والنقل تحذر من إعادة توجيه البضائع المستوردة الى ميناء الحديدة وتهدد بإدراج شركات الشحن التي تمتثل لمطالب الحوثيين في القائمة السوداء.

في 13 فبراير / شباط، زعم رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن، أبو بكر باعبيد، بأن العديد من السفن التجارية حوّلت مسارها باتجاه الحديدة، وحذر من التداعيات السلبية لذلك على الاقتصاد في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. من جانبها، أشارت مصادر موثوقة إلى تخفيف القيود المفروضة من التحالف بقيادة السعودية على ميناء الحديدة مؤخرًا، رغم استمرار تفتيش السفن من قبل آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة في اليمن.

تأتي مساعي زيادة تدفق الواردات عبر ميناء الحديدة بالتوازي مع جهود الحوثيين للضغط على الحكومة والتحالف الذي تقوده السعودية من أجل تعليق آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة في اليمن. كررت وزارة الصناعة التابعة لسلطة الحوثيين دعوتها للتجار بإعادة توجيه الواردات إلى ميناء الحديدة، وعرضت تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة تصل إلى 50 في المائة، على أن يتكبد التجار الملتزمين بتوجيه وارداتهم إلى ميناء الحديدة بدفع تلك الرسوم مرة واحدة فقط. تجدر الإشارة إلى ان البضائع المستوردة عبر ميناء عدن تخضع حاليًا لرسوم جمركية مزدوجة، أولاً عند وصولها الميناء، وثانيا عند دخولها المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

هذا وسيُساهم تحويل مسار الواردات إلى الموانئ التي يديرها الحوثيون في زيادة الإيرادات الجمركية للجماعة. في المقابل، ستتضرر الموارد المالية للحكومة - التي تعد أساساً في وضع حرج - بشكل كبير، وفق ما جاء على لسان محافظ البنك المركزي اليمني بعدن أحمد غالب، الذي صرّح في 23 فبراير / شباط بأن الحكومة قد تتكبد خسائر في الإيرادات الجمركية بقيمة 45 إلى 50 مليار ريال يمني شهرياً في حال نجاح جماعة الحوثيين باستقطاب الواردات إلى الموانئ الخاضعة لإدارتها.

ساحل البحر الأحمر في منطقة الطائف بمديرية الدريهمي في محافظة الحديدة ، 24 أغسطس / آب 2021 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أنور الشريف

التطورات البيئية

اليوم الوطني للبيئة: مناسبة لإلقاء الضوء على الأنواع المهددة بالانقراض

مساعد عقلان

يصادف الاحتفال باليوم الوطني للبيئة في اليمن العشرين من فبراير/ شباط كل عام. تنص المادة رقم (35) من الدستور اليمني على حماية البيئة باعتبارها مسؤولية الدولة والمجتمع، وواجب ديني ووطني على كل مواطن. خلال هذا العام، شهدت مختلف مناطق اليمن إقامة العديد من الندوات وورش العمل ومباريات كرة القدم والفعاليات والأنشطة الثقافية الأخرى الرامية إلى إذكاء الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها.

انطلقت هذه الحملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا عبر مختلف المؤسسات التعليمية التي سلطت الضوء على الأنواع المهددة بالانقراض في اليمن، وتخللها إقامة العديد من الفعاليات في محافظة عدن وأبين ولحج وسقطرى ومحافظات أخرى، حملت رسالة واضحة عنوانها "لا تسامح إطلاقا مع الاتجار والاصطياد للأنواع المهددة بالانقراض". تُعد اليمن موطناً لمجموعة متنوعة من الموائل التي تأوي كائنات نادرة، منها النمر العربي و المها العربي والغزلان وأنواع مختلفة من السلاحف البحرية، لكن في ظل ضعف الرقابة الرسمية وغياب سيادة القانون، لا يزال الصيد الجائر يهدد الحياة البرية المحلية ناهيك عن الصيد المفرط للأسماك. كانت البيئة في أرخبيل سقطرى (المدرج على قائمة اليونسكو للتراث الطبيعي العالمي نظراً لتنوعه البيولوجي الغني) محور التركيز في الفعالية المقامة بالمحافظة بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للبيئة.

موطن تعشيش السلاحف النادرة

يضم خليج عدن مجموعة متنوعة من النُظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية التي أسهمت في التنوع البيولوجي والجيني للمنطقة، كما يُعد موطناً لتعشيش السلاحف وتكاثرها. يتواجد في المياه اليمنية حوالي خمسة أنواع من السلاحف البحرية هي: السلاحف الخضراء (Chelonia mydas)، وضخمة الرأس (Caretta caretta)، وصقرية المنقار (Eretmochelys imbricata)، و لجأة ردلي الزيتونية (Lepidochelys olivacea)، والجلدية الظهر (Dermochelys coriacea). وفقًا لدراسة أجريت عام 2022 في 13 دولة تطل سواحلها على شمال غرب المحيط الهندي، لم يُرصد أي نشاط لتعشيش السلاحف ضخمة الرأس في أي مكان آخر غير عُمان واليمن، حيث يصل العدد في اليمن من 50 إلى 100 أعشاش في السنة. فضلا عن ذلك، تُعشش في اليمن ما يقرب من 6000 سلحفاة خضراء و500 سلحفاة صقرية المنقار سنوياً حسب التقديرات الأخيرة.

بعض هذه الأنواع باتت مهددة الآن بالانقراض بسبب تلوث البحر والشواطئ بالنفايات الصلبة والبلاستيكية، وتدمير الموائل الطبيعية لهذه الأنواع، الأمر الذي يشكل تحديات كبيرة أمام بقائها على قيد الحياة. تشمل التهديدات الأخرى لهذه الأنواع تغير المناخ وتأثيره المحتمل على درجة حرارة الرمال حيث تضع السلاحف بيضها، وكذلك ارتفاع مستوى سطح البحر وتأثيره على الشواطئ التي تعشش فيها السلاحف، مما يجعلها عرضة للفيضانات وعوامل التعرية المختلفة. رغم هذا، يظل التهديد الأكبر من ممارسات الصيد الجائر للسلاحف التي انتشرت على نطاق واسع خلال العقد الأخير دون رادع مع ما تشهده البلاد من اضطرابات وانعدام للاستقرار.

شيوع ممارسات صيد السلاحف تهدد بقاء هذه الأنواع

رغم الجهود المبذولة للحد من الظاهرة، لا تزال ممارسات صيد السلاحف منتشرة في اليمن. وفي هذا السياق، أكد وزير المياه والبيئة توفيق الشرجبي أن قتل وبيع السلاحف لا تزال ممارسة شائعة رغم الحظر المفروض على صيد السلاحف والإتجار بها، مضيفا أن المتاجرين بالسلاحف استغلوا الحظر كوسيلة لابتزاز أصحاب المطاعم وبيع لحوم السلاحف بأسعار أعلى. يتنامى الطلب على استهلاك لحوم وبيض السلاحف في بعض مناطق اليمن بسبب المعتقدات الشعبية عن فوائدها الصحية، ويجهل معظم اليمنيين - بمن فيهم صيادو السلاحف - الوضع الحرج لهذه الأنواع النادرة المهددة بالانقراض. في هذا الصدد، أشار وكيل قطاع البيئة في وزارة المياه والبيئة عبد الحكيم راجح إلى أن انتشار ظاهرة اصطياد السلاحف في العديد من مناطق اليمن، بما في ذلك المناطق المعلنة رسمياً "محميات طبيعية" كسقطرى وعميرة في لحج وجزيرة العزيزية في عدن وشرمة في حضرموت، وغالباً ما تتم في أوقات الليل أثناء تواجدها في مواطن التعشيش وأماكن التغذية. أدت زيادة الإقبال على لحوم وبيض السلاحف إلى تنامي ممارسات اصطيادها، الأمر الذي يهدد بانقراضها، كما أنَّ غياب القدرة على إنفاذ القوانين والأنظمة، وانعدام الاستقرار الاقتصادي والصعوبات التي تعاني منها المجتمعات الساحلية تسهل على الصيادين والتجار ممارسة مثل هذه الأنشطة غير القانونية.

قصور في حماية السلاحف رغم الاتفاقيات و المعاهدات السارية

نفذت الهيئة العامة لحماية البيئة في اليمن عددا من الحملات الهادفة لرفع مستوى الوعي بأهمية حماية السلاحف البحرية و موائلها. خلال عامي 2019 و 2020، نظمت الهيئة حملة لتنظيف شواطئ محافظتي عدن والحديدة (مواطن تعشيش وحضانة بيض السلاحف البحرية)، كما اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير لتنفيذ قوانين ولوائح حماية السلاحف. في عام 2014، أصدرت الحكومة قانونًا يحظر اصطياد السلاحف البحرية بكافة أنواعها والاتجار بها وبمنتجاتها، وأعلنت رسمياً بعض المناطق محميات طبيعية.

فضلا عن ذلك، أُبرمت عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية أنواع السلاحف كاتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (التي يُعد اليمن إحدى الدول الموقعة عليها) والتي تُنظم الاتجار الدولي في الأنواع المهددة بالانقراض بما في ذلك السلاحف، وكذلك معاهدة الحفاظ على أنواع الحيوانات البرية المهاجرة التي تهدف إلى حماية الأنواع المهاجرة، بما في ذلك السلاحف البحرية و موائلها. إلى جانب هذه الاتفاقيات، تعمل جمعية الحفاظ على البيئة البحرية منذ عام 2007 مع المجتمعات المحلية في اليمن، من أجل حماية السلاحف البحرية عن طريق إنشاء شبكة من المتطوعين لجمع البيانات عن أعداد السلاحف ومراقبة مواطن تعشيشها وحمايتها من الصيادين والحيوانات المفترسة.

حماية الكنوز الوطنية

لا تزال الجهود المبذولة لحماية السلاحف بعيدة كل البُعد عن المستوى المطلوب، وبالتالي يتعين اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة لحماية ما يُمثل في نهاية المطاف كنوزاً وطنية. ينبغي أن تركز الخطوة الأولى على تعزيز الإطار القانوني الحالي، عبر تنقيح وتعزيز القوانين واللوائح اليمنية المتعلقة بحماية الحياة البرية والعمل على إنفاذها بما يضمن توفير حماية أفضل للسلاحف و موائلها. بالإمكان تحقيق ذلك عبر فرض عقوبات مشددة على منتهكي القوانين المتعلقة بحماية السلاحف. ثانيًا، يتعين إنشاء المزيد من المحميات البحرية على طول الساحل اليمني المطل على البحر الأحمر وخليج عدن حيث سيُسهم ذلك إسهاما كبيرا في الإقرار بأهمية حماية المناطق ذات النُظم البيئية الغنية. ثالثًا، أهمية زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في حماية السلاحف، والذي سيُساعد في الحدّ من ظاهرة الصيد الجائر أو غير المشروع، ورفع مستوى الوعي بين المجتمعات وتعزيز السياحة المسؤولة. رابعًا، تكثيف جهود التنسيق بين الهيئة العامة لحماية

البيئة والمجالس المحلية والسلطات الأمنية وجمعيات الصيادين والجمعيات اليمنية المعنية بالحفاظ على البيئة من أجل الإبلاغ عن الاصطياد غير المشروع للسلاحف. خامسًا، حماية السلاحف واستعادة موائلها باعتباره أساسيًا لبقائها على قيد الحياة، فـ السلاحف تعتمد على موائل خاصة لتغذيتها وتعشيشها وتكاثرها. بالإمكان تحقيق ذلك عن طريق الحدّ من التلوث الساحلي واستعادة الموائل المتدهورة. وأخيراً، إجراء بحوث ودراسات منتظمة ودقيقة لرصد التنوع البيولوجي لما لها من أهمية في تتبّع أعداد السلاحف وتحديد التهديدات التي تواجه هذه الأنواع وتقييم فعالية الجهود المبذولة لحمايتها ، وهذا سيتطلب تعاونًا وثيقًا بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية.

مساعد عقلان لديه أكثر من 15 عامًا من الخبرة المهنية والأكاديمية في مجالات المياه والبيئة وتغير المناخ. ساهم في تطوير عدد من سياسات واستراتيجيات المياه في اليمن، وعمل لدى العديد من المؤسسات الحكومية والجامعات والمنظمات الدولية من بينها بنك التنمية الألماني kfw والبنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

افتتاحية مركز صنعاء

المحادثات "الثنائية" بين السعودية والحوثيين تُنذر بمآلات خطيرة

منذ أكتوبر/ تشرين الثاني الماضي، بدأت تقارير تنجلي عن محادثات سلام ثنائية بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين المسلحة، أكدتها مؤخرًا وسائل الإعلام لتُعزز التفاؤل والتكهنات بنتائجها على نطاق واسع. من المُهم الترحيب بهذه المحادثات كخطوة قد تفضي إلى إنهاء الحرب المأساوية التي مزقت أوصال اليمن، إلا أن إرساء سلام دائم سيتطلب توسيع دائرة المحادثات لتشمل جميع الأطراف اليمنية.

لم تتضح بعد المرحلة التي توصلت إليها المفاوضات السعودية الحوثية، لكنها تطرقت إلى قضايا طُرحت على الطاولة منذ إبرام الهدنة العام الماضي، بما في ذلك مسألة سداد رواتب موظفي القطاع العام، وتخفيف القيود المفروضة على الموانئ التي يضع الحوثيون أيديهم عليها، ومسألة تقديم ضمانات تكفل أمن الحدود. لكن الملفت هو أن المحادثات منحصرة بين الطرفين فقط، ورغم إعراب الحكومة اليمنية عن ثقتها بانضمامها قريبًا إلى طاولة المفاوضات (وفق ما جاء على لسان الرئيس رشاد العليمي مؤخرًا)، صرّحت قيادات حوثية علنًا أنها لن توقع اتفاقًا مع مجلس القيادة الرئاسي المُمثّل للحكومة اليمنية. في الوقت الراهن، لا تخدم هذه المحادثات سوى مصالح الطرفين المنخرطين فيها، مع تطلع الجانب السعودي إلى إنهاء تدخله الكارثي في اليمن. ويبدو أن عجز السعوديين عن الإطاحة بالحوثيين أقنعهم بتقديم أنفسهم كنُصراء للسلام ووضع حد للحرب المكلفة التي أصبحت كابوس علاقات عامة لنحو عقد من الزمن. بالنسبة للحوثيين، تأتي المحادثات كفرصة لانتزاع اعتراف دولي بتفوقهم العسكري منذ فترة طويلة وخطوة نحو إضفاء الشرعية الدولية على حُكم الجماعة. من هذا المنطلق، سيُتيح أي اتفاق ثنائي فرصة للطرفين بنفض أيديهما من حالة الموت والدمار التي ألحقاها بمعظم مناطق البلاد.

لعل أبرز ما يميز هذه المحادثات هي ضمّها طرفًا واحدًا فقط على الجانب اليمني، أي سلطات الحوثيين التي -رغم هيمنتها العسكرية -لا تمثل كافة اليمنيين ممن يعيشون الآن في المناطق الخاضعة لسيطرتها. بالتالي، يمكن التنبؤ بسيناريوهين شبه مؤكدين لهذه المفاوضات المفتقرة للشمول: أولا، سيعاني المفاوضون من نقص المعلومات المُساعدة على استكمال الصورة، مما يعني فشلهم في فهم أو معالجة أوجه المظالم العديدة للأطراف غير المشاركة في الحوار؛ وثانيًا، من المستبعد أن تحظى نتائج المفاوضات بتأييد الأطراف التي حُرمت من الجلوس على الطاولة. تبرز مسألة أخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان وهي أن هذه المحادثات تنزع الشرعية علنًا عن الحكومة المعترف بها دوليًا، فرغم أن السلطة التنفيذية الحالية لا تُعد هيئة تمثيلية بالمعنى الصحيح، إلا أن إضعاف هذا الائتلاف المحلي الهش يرقى إلى الدعوة لحلّه الأمر الذي سيَترتب عليه تداعيات لا تُحمد عقباها.

الطريقة المُثلى لتجنب هذه السيناريوهات هي توسيع دائرة المحادثات لتُشرك مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة اليمنية، إلى جانب الشركاء الخليجيين الآخرين. انخراط هذه الأطراف في المفاوضات الجارية وفي أي صفقة مستقبلية هي مسألة جوهرية، وإن كان هناك درس تعلمناه من تاريخ اليمن الحديث فهو أن التعددية السياسية وطبيعتها المعقدة تُخفي الكثير من القوى القادرة على نسف أي صفقات استُبعدت منها. مرّت البلاد بهكذا تجارب ومنذ فترة ليست بعيدة، فَمؤتمر الحوار الوطني الذي رعاه مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة في 2013-2014 كان يهدف إلى انتقال سياسي يشمل كافة الأطراف عقب نظام الرئيس علي عبدالله صالح السلطوي، لكنه فشل في إدراج تطلعات بعض الأطراف والأحزاب بشكل وافٍ أو معالجة أوجه مظالمها، وهو ما أنذر بإطلاق شرارة الحرب. من هذه الزاوية، تبرز أهمية إشراك كافة الأطراف في المحادثات الأخيرة، بما فيها دولة الإمارات التي رسخت موطأ قدم لها كعرّاب للعديد من القوات في المعسكر المناهض للحوثيين، وتسخير نفوذ أبوظبي من أجل الصالح العام. فتطوّر الأجندات السعودية والإماراتية المتضاربة إلى منافسة عسكرية سيكون له تداعيات كارثية، وتبرز الخلافات الأخيرة في حضرموت كمثال لا يبشر بالخير.

رغم الشكوك التي تساور المراقبين حيال نجاعة هذه المفاوضات، يمكن أن تخرج بنتائج إيجابية إن تم التعاطي معها بالشكل السليم. توسيع دائرة المحادثات لتشمل أطرافًا أخرى لن يساهم فقط في الحدّ من الاحتقان السياسي داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بل سيقضي على أي مغريات لدى بعض الأطراف للعب دور المفسد.

كما سيُضيّق هذا من الحيز المتاح لتحرُّك تنظيم القاعدة في جزيرة العرب؛ الذي ما يزال قوة مزعزعة للاستقرار داخل أراضي دولة تعاني من حالة تشظي. يمكن القول بأن المحادثات الحوثية السعودية الجارية أضفت صبغة غير رسمية على الهدنة المنقضية، ورغم أن هكذا مفاوضات لا تعد الأولى من نوعها، هذه هي المرة الأولى التي أظهر فيها الطرفان درجة الجدية التي نشهدها اليوم.

تشير كل الاحتمالات إلى أن الطرفين سيَعقدان صفقة تخدم مصالحهما فقط وليس مصالح اليمن وشعبه، إذا ما سُمح لهما بالتفرّد في تقرير مسار هذه الحرب. وعوضًا عن إحلال السلام، ستكون النتيجة إضفاء الطابع المؤسسي على هيكل سياسي ضعيف وغير مستقر، سينتهي به المطاف إلى الانزلاق إلى دوامة من العنف المتزايد. يظهر أن الجانبين السعودي والحوثي يرتبان أوراقهما قبل تدشين علاقات جديدة رسميًا -ومن هنا نكرر الدعوة إلى إشراك الأطراف الأخرى في أقرب وقت ممكن. ينبغي كذلك تقديم ضمانات اليوم بأن تُطرح نتائج أي تسوية نهائية يُتوصل إليها للاستفتاء، فالشعب اليمني الذي كابَد الويلات والمآسي يستحق قول كلمته وتقرير مصيره.

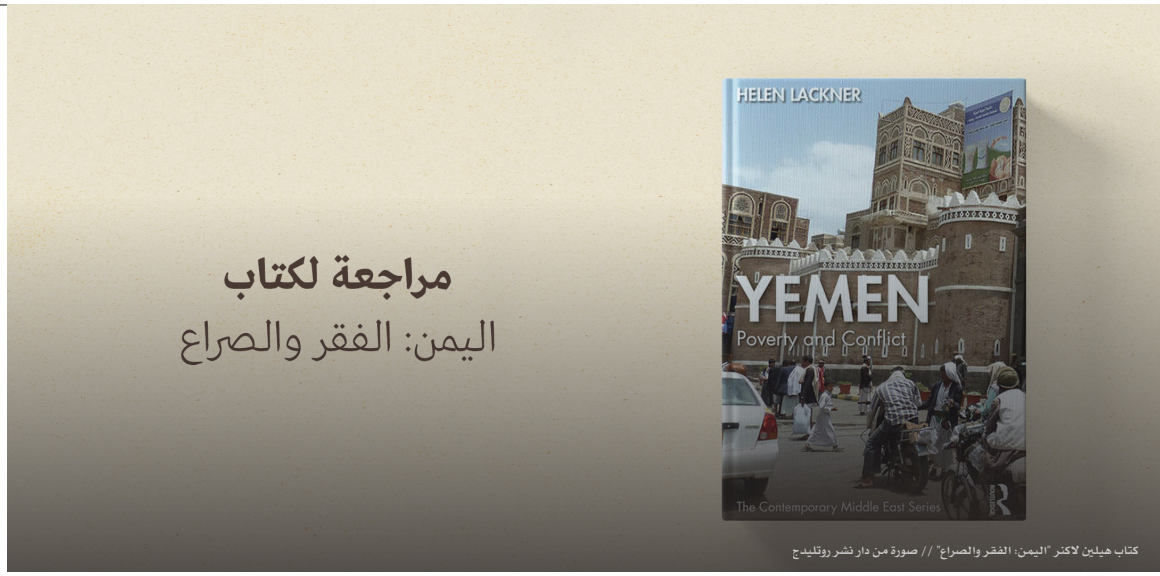

كتاب هيلين لاكنر "اليمن: الفقر والصراع" // صورة من دار نشر روتليدج

مراجعة لكتاب: "اليمن: الفقر والصراع"

نيد والي

اليمن: الفقر والصراع ، بقلم هيلين لاكنر ، دار روتليدج للنشر سنة 2022 ، عدد صفحات الكتاب: 184 ، سعر نسخة الغلاف العادي: 48.95 دولار أمريكي - الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك) 9780367180508 ، سعر نسخة الغلاف المقوى: 170.00 دولار أمريكي - الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك) 9780367180492.

عادة ما تُرافق الحروب ثورة في عالم الكتابة. فما تُعرف بـ "صحافة الصراع" تركز غالباً على الآثار المباشرة للحروب، بينما تركز التقارير الإنسانية على تكلفتها البشرية الفادحة، فيما يدلو السياسيون والمراقبون بآرائهم حول مختلف التداعيات الاستراتيجية المترتبة عليها. لكن بالنظر إلى أدبيات هذه الصحافة المكتوبة باللغة الإنجليزية، غالباً ما نجد فجوة معلوماتية في الكتابات التي تتطرق لوصف أعمال العنف في عالمنا المعاصر حيث لا تتعمّق في توجهات الأطراف المتحاربة تاريخياً والتي باتت معلوماتها متاحة مؤخراً وفي متناول الأيدي. ربما هي فجوة يصعب تفاديها، نظرا للوقت الذي يستغرقه البحث في الخلفية التاريخية الشاملة وصعوبة الوصول إلى الأرشيفات الحكومية والحصول على المعلومات الدقيقة التي يمكن أن تساعد في التحقق من اتجاهات الصراع. تُطوى صفحة أي تاريخ حديث في اليوم الذي ينتهي فيه المؤلفون من الكتابة عنه، وبالتالي لا يمكنهم التنبؤ بالأزمات المحدقة أو الوقت الذي قد تنزلق فيه هذه الأزمات إلى مربع العنف.

مع استمرار الحروب، تكتسب التحليلات والتقارير المستفيضة أهمية خاصة، حيث تُختصر الأجزاء التي توضح خطوط الأحداث ويُصبح تناول الأسباب أكثر أهمية. كما تلعب جهود السلام دوراً في تعزيز التكهنات حول مصير أي تسويات والآفاق المستقبلية لمرحلة ما بعد الحرب. تنشب الصراعات بفعل ديناميكيات داخلية منها: العنف الدوري ، وظهور اقتصاد الحرب ، وتفكيك وإعادة تشكيل الروابط السياسية والاجتماعية. وبالتالي، الخوض بعيداً عن السياق السياسي والاقتصادي لا يمكن أن يُفضي إلى سلام مستدام أو حتى فهم الأسباب التي أدت إلى الانزلاق إلى مربع العنف.

يُعد كتاب هيلين لاكنر الجديد والمتميز اليمن: الفقر والصراع إضافة مهمة وقيّمة في سياق هذه النقاشات، حيث يشكل مرجعًا نافعاً للأشخاص المهتمين بالحرب في اليمن ومستقبل البلاد، أو بالدوافع السياسية والاقتصادية للصراع والعلاقة بينهما. ما يميز هذا الكتاب هو الاستعراض الواضح والمبسط للتاريخ اليمني المعقد والمتشعب، وشرح دور القضايا التاريخية المتعلقة بالهوية السياسية والمناطقية والتنافس بين النخب في تأجيج موجة العنف الحالية وتحديد مجريات الأحداث. تُرفق الكاتبة هذا الاستعراض بدراسة متميزة عن المسار الاقتصادي لليمن خلال السنوات الأخيرة، وإذا ما نظرنا إلى التحديات الجمة حالياً - التي ستَستمر أثارها حتى بعد انتهاء الصراع - يمكن القول إن قراءة الكتاب قد تحبط التفاؤل لدى البعض.

يتناول الكتاب التاريخ المعاصر لليمن حتى أواخر عام 2021، ويضم أربعة فصول: يتناول الفصل الأول تاريخ نشأة الدولة اليمنية الحديثة؛ ويناقش الفصل الثاني البيئة السياسية المعاصرة وكيف أفضت إلى الصراع؛ أما الفصل الثالث فـ يتضمن دراسة عن الاقتصاد اليمني وآفاقه؛ في حين يتطرق الفصل الرابع إلى علاقة اليمن مع الدول الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي.

كانت الكاتبة موفقة في اختيار المواضيع التي غطاها الكتاب، لا سيما تسليط الضوء على دور اللاعبين السياسيين والأحزاب و ولاءاتهم في فترة ما قبل الوحدة اليمنية وانعكاساتها بشكل حاسم على وضع البلاد اليوم. وبالتالي، حظيت جميع المواضيع المتعلقة بالنزعة الانفصالية، وظهور السياسة القائمة على الهوية القبلية، ودور الدين في السياسية بالاهتمام اللازم في الكتاب، مع تحليل عميق للنظام الفاسد والاستبدادي للرئيس السابق علي عبد الله صالح. ما يدعو للإعجاب الشديد بهذا الكتاب هو استعراض السلسلة المعقدة من الأحداث التي عجلت من نشوب الأزمة السياسية في عام 2011، وأفضت إلى مؤتمر الحوار الوطني في 2013-2014، ومن ثم اندلاع شرارة الصراع الحالي. بلغت التحليلات المتناولة لأحداث "الربيع العربي" مستوى متعمّق في التعاطي مع أسباب التباين على الصعيد الوطني ونتائجه، ولكن نادرا ما نجد تحليلاً مفصلاً يتناول جذور البيئات السياسية المعقدة وتأثيراتها كالموجود في هذا الكتاب.

لا يقلّ الفصل المتعلق بالعلاقات الدولية أهمية عن الفصول الأخرى، فهو يوضح كيف كان اليمن - مرة تلو أخرى - تحت رحمة جيرانه الأكثر قوة وثراءً. فالسعودية والإمارات وضعتا مصير الحكومة تحت رحمة سياساتهما غير المتوازنة، فيما ظلت عُمان همزة الوصل لفرق التفاوض التابعة للحوثيين، وأما إيران فلا يزال تدخلها الكبير يعزز من ترسانة الحوثيين بصورة فعالة. على الصعيد الدولي، تلعب الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في اليمن منذ إعلان "حربها على الإرهاب" وحتى الوقت الحاضر، بينما تستمر أوروبا بالانخراط في الشأن اليمني بشكل وثيق عن طريق إرسال شحنات الأسلحة، وتقديم المساعدات، ودعم عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. وبالتالي، أي اتفاق سلام، أو مرحلة إعادة الإعمار أو إنعاش الاقتصاد اليمني المنهك بعد الحرب سيشهد انخراط العديد من اللاعبين الخارجيين.

أهم ما يُميز هذا الكتاب هو تحليل لاكنر المحنك للوضع الاقتصادي. فـ النقاشات الدائرة حول الوضع الإنساني المتردي في اليمن ومناشدات تقديم المساعدات غالبا ما تركز على معدلات الفقر في البلاد قبل اندلاع الحرب، على الأرجح لتسليط الضوء على شح الموارد المحلية المتاحة في الوقت الحالي لمواجهة التداعيات المستقبلية لحالة الدمار والحرمان. إلاّ أن نتائج الدراسة الاستقصائية المعروضة بين طيات هذا الكتاب وتحليلها المفصل للتحديات العميقة التي تواجه التنمية الاقتصادية تعكس مدى خطورة الوضع قُبيل اندلاع الصراع. تبدو التوقعات قاتمة بالفعل في ظل وجود مشاكل قائمة منذ أمد طويل: التعداد السكاني المتزايد؛ طبقات المياه الجوفية المستنفدة واستنفاد الارصدة السمكية؛ وسوء إدارة للسياسات الزراعية؛ ونظام تعليم ضعيف وبرامج تدريب يُرثى لها؛ وافتقار عام للموارد القابلة للاستغلال بخلاف الاحتياطيات الصغيرة من النفط والغاز.

تُلقي لاكنر باللوم على سياسات التحرير الاقتصادي الفاشلة التي أقرّها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على نطاق واسع في تسعينيات القرن الماضي وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، والتي خلفت إرثًا من انعدام المساواة على مستوى العالم أفضت إلى اضطرابات سياسية. في جميع الأحوال، الوضع في اليمن لا يبعث على التفاؤل حتى ولو لم تُطبق هذه السياسات، بسبب تراجع أنماط الاستجابة التقليدية لمثل هذه الظروف - كالهجرة من البلاد بدوافع اقتصادية إلى دول مجاورة لا سيما السعودية و تدفق التحويلات المالية في المقابل – في ظل سياسة السعودة التي تتبناها السعودية.

فاقمت الحرب من هذا الوضع المزري. ولهذا، يولي الكتاب اهتمامًا خاصًا باقتصاد الحرب ويسلط الضوء على انعدام فرص العمل مدفوعة الأجر بين أوساط الشباب، الأمر الذي يدفعهم إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة الممولة من أطراف خارجية. قد تؤدي مثل هذه الديناميكيات إلى إطالة أمد الصراع، وزيادة ممارسة التوريق المالي والمخاطر الناجمة عنه، لا سيما إذا ما جفت مصادر تمويل آلة الحرب في نهاية المطاف. لعل الاستنتاج الأكثر إثارة للدهشة هو إصرار لاكنر على أن اليمن لا يزال قادراً على النهوض اقتصاديا، لتمتعه بإمكانات في قطاع السياحة والطاقة المتجددة وصيد الأسماك، وهو ما سيتطلب أيضاً استثمارات كبيرة في مجال الزراعة والتعليم، وفتح مجلس التعاون الخليجي أبوابه أمام العمالة اليمنية. قد يكون هذا الاستنتاج صحيحاً، لكن من غير المرجح أن يتحقق نظراً لسوء الإدارة المتجذرة و المستشرية في مختلف القطاعات.

لا يخلو الكتاب من القليل من المماحكة. فمثلا الفصل الذي يتناول تاريخ اليمن لا يستشهد بمصادر كافية. أحياناً، التركيز على الإيجاز والاقتضاب في سرد الرواية يجردها من سياقها لصالح سرد الأحداث. إلا أن سرعة نشر الكتاب ليكون في متناول أيدي المراقبين والممارسين والباحثين هو ما يخلق قيمة مضافة له، لا سيما في ظل تسارع وتيرة التطورات السياسية في اليمن والجهود المستمرة لإنهاء الصراع.

خلاصة القول، ظهر الكتاب في الوقت المناسب من مؤلفة خبيرة في الشأن اليمني، وتميّز بقدرة مؤلّفته على استنباط التفاصيل المهمة ونقلها بوضوح ودقة. في خاتمة الكتاب، لخصت لاكنر النتائج المحتملة للصراع في حال توصل الأطراف المتحاربة الى اتفاق يضع حدا نهائيا للمعارك القتالية. في الفترة التي انقضت منذ تأليف الكتاب، برزت تطورات إيجابية كالهدنة التي أُبرمت بين أطراف الصراع وما ترتب عليها من وقف الأعمال العدائية، إلا أن لاكنر أوضحت في كتابها التحديات الجمة التي تلوح في الأفق حال حدوث أية تغييرات سياسية، والحاجة الماسة إلى مساعدات إنمائية هائلة لمنع تدفق موجات الهجرة الجماعية إلى الدول المجاورة. يوجه هذا الكتاب الهام رسالة تذكير وتحذير، مفادها أنه لا ينبغي التعويل على اتفاق سلام لطي صفحة الحرب إن أُرِيدَ لليمن تجنب كارثة أخرى. فهذه النهاية ما هي إلّا بداية لشيء آخر.

ملاحظة من المحرر: أعيد إصدار نسخة جديدة ومحدثة من كتاب هيلين لاكنر المتميز لعام 2017 "أزمة اليمن: الطريق إلى الحرب"، وهو متاح الآن بعنوان "أزمة اليمن: الصراع المدمر، الأمل الهش". يتضمن الكتاب ثروة من المعلومات للقراء الذين يبحثون عن فهم أعمق لأسباب الازمة التي تمر بها البلاد وتداعياتها.

أزمة اليمن: الصراع المدمر، الأمل الهش ، بقلم هيلين لاكنر ، مكتبة الساقي ، سنة 2023 ، عدد صفحات الكتاب: 416 ، سعر نسخة الغلاف العادي: 12.99 جنيه استرليني - الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك) 9780863561931 ، سعر نسخة الغلاف المقوى: 25.00 جنيه استرليني - الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك) 9780863561931.

نيد والي هو محرر ومحلل في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، حاصل على شهادات أكاديمية في التاريخ من جامعة ييل، وفي إدارة النزاعات وفي علم الاقتصاد الدولي من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. نُشرت له عدة مقالات في صحيفة Nationalities وصحيفتي The Daily Star و Now Lebanon من بين وسائل اعلامية أخرى.

بيع المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي في سوق مديرية قفل شمر بمحافظة حجة ، 10 يناير/ كانون الثاني 2023 // صورة لمركز صنعاء بعدسة غدير مراد

إرث المحارب الأعزل أبوبكر السقاف

توفيق الجند

في ثلوج موسكو، دُفنت شعلة التنوير اليمنية. هناك يرقد أبو بكر السقاف، أبرز منظري الحريات وحقوق الإنسان والدولة المدنية في اليمن، الذي وافته المنية في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2022، عن عمر يناهز 88 عاما. غادر السقاف أرض اليمن مع زوجته الروسية (لينا) في أبريل/نيسان 2015 على متن طائرة إجلاء روسية، تاركا وراءه مسيرة امتدت لأربعة عقود كأستاذ للفلسفة في جامعة صنعاء. وعلى خلفية مواقفه المنتقدة لسياسات الحكومة، تعرّض السقاف للاختطاف والاعتداء أكثر من مرة في عهد نظام علي عبد الله صالح.

وُلد السقاف في اثيوبيا عام 1935 لأب يمني وأم أثيوبية. عاد إلى مسقط رأس والده بمنطقة الوهط محافظة لحج جنوبيّ اليمن وهو في سن العاشرة، حيث التحق بالمدرسة الجعفرية بالوهط، ثم المدرسة المحسنية بالحوطة. في عام 1954 ، رشحه نادي الشباب اللحجي ضمن بعثة تعليمية إلى القاهرة، ليُنتخب عام 1956 سكرتيرا أولا للمؤتمر العام للطلاب اليمنيين بمصر، وهو أول كيان يمني مُوحد نادى بوحدة شطري اليمن في بياناته الرسمية. أُبتُعث السقاف في عام 1959 إلى موسكو ليواصل دراسته للفلسفة حتى نال درجة الدكتوراه من جامعة موسكو ، قبل أن يعود الى اليمن في عام 1974 للتدريس في جامعة صنعاء.

رغم كونه الجنوبي الذي عاش وعمل في صنعاء قبل تحقيق الوحدة التي نادى بها منذ 1956، انتقد السقاف بشدة طريقة توحيد الشطرين في مايو/ أيار 1990. فقد كان قارئاً ثاقباً للمعطيات ومؤمناً بأن النتائج صنيعة الأفعال لا الأقوال، وفي خضم الحرب التي اندلعت بين قطبي الوحدة في عام 1994 (والتي أثبتت مخاوفه من مصير الوحدة الاندماجية)، ظل السقاف في صنعاء ومنها أعلن حربه على نظام علي عبدالله صالح وسياساته المتبعة في الجنوب، بعد انتصار صالح على شريكه الجنوبي في الوحدة.

من صنعاء، كتب السقاف باستمرار في صحف يمنية كالأيام والتجمع والشورى، متحدثا متى أتيحت له الفرصة واصفا دوما سيطرة سلطة صنعاء على الجنوب بـ"الاحتلال الداخلي"، ومدافعا صراحة عن القضية الجنوبية والحزب الاشتراكي اليمني رغم رفض سياسته أيضا. وهو السبب الذي دفعه لرفض منصب وزير التربية والتعليم في الحكومة الشطرية لعلي سالم البيض عام 1994 والتي ولدت ميتة في نظر السقاف.

يمكن القول إن السقاف شكل معارضة موازية من خارج الأحزاب - وإن كان يساري الفكر – وأظهر شجاعة لم يمتلكها أي قيادي حزبي معارض. فقد كان يؤصل للممارسات السلطوية ويحللها ويتوقع تداعياتها برؤية استباقية لا يملكها غيره. دفع ثمن مواقفه وانتقاداته الصريحة، حيث تم توقيفه عن العمل في عهد إبراهيم الحمدي وفي عهد صالح، إلا أن التوقيف عن العمل كان من أبسط الخسائر أمام ما عاناه من قمع وقسوة على أيدي السلطات طوال سنوات إقامته في صنعاء لأنه لم يكن قابلا للاستيعاب أو الإغراء.

كمعارض عابر للأنظمة، استمر هدفا للأجهزة الأمنية التابعة لنظام صالح (منذ مطلع عهده) حيث أعتُقل وعُذب بقسوة عام 1978.[1] وبعد عقدين على تلك الواقعة، وفي نفس المدينة (صنعاء)، تعرض السقاف للاختطاف ولنفس الشكل من التعذيب وإن كان خارج المعتقل. يقول صديقه الكاتب قادري أحمد حيدر الذي زاره بعد حادثة الاختطاف "تعمدت الكشف عن آثار التعذيب التي على ظهره، فهالنا المنظر، ولم يكن مرحِّبًا بمبادرتي في الكشف عن آثار التعذيب الكهربائي الذي غطّى كلّ جسده من الرقبة حتى أسفل ظهره، بالبقع الدموية ...".[2] كان يتحدث وكأنّه لم يتعرّض لأيّ تعذيب لأنه لم يرضَ باستجداء العطف.

بعد هذا وقبله، استمرت كتاباته المنتقدة للنظام بنفس اللغة والنهج، كداعية متفرد و بدأب منقطع للدولة المدنية. إذ انتقد محاولة فرض نظام دولة برؤية دينية، قائلا "طالما سلمنا بالدين معيارا للمواطنة فإن الوحدة القومية وخلق المتحد القومي للأمة يبدو مستحيلا"[3] ، أو فرضها بالقوة العسكرية كما قال في مادة منشورة له عام 2007 "الدولة العسكرية هي الجرثومة القاتلة للسياسة التي لا تكون إلا مدنية، لأن الاستبداد نقيض السياسة وضد عليها."[4]

وإدراكاً منه بأن الذهاب إلى شخصية تحت دائرة ضوء ومحور غضب السلطة أمر محفوف بالخطر، كان هو من يذهب إلى الناس. ففي أية ندوة فكرية أو فعالية تناصر الحريات والحقوق العامة، كان السقاف الوجه الحاضر دائما في مقدمة الصفوف، ولا يعيقه ذلك الالتزام عن مراكمة معرفته ومتابعته الدقيقة للأحداث. فـ طريقته في الكتابة حول فكرة معينة أو عن أوجه الظلم لا تكتفي بالسياق الوطني، بل كان يطوف اليمن والعالم عبر الأزمنة لتعزيز حجته بالوقائع المؤيدة لها بشكل يعكس ثقافة موسوعية مدهشة.

رغم كونه أحد أكثر المفكرين نباغة في اليمن ، وفلسفته المتعمقة في تناول أوجه الاضطهاد وتآكل الحقوق المدنية وشؤون الدولة من منظور تاريخي، لم يكن إنتاجه من المؤلفات كثيراً. فقد تمت مداهمة منزله ومصادرة خمس مسودات من كتبه التي لا تزال مجهولة المصير منذ منتصف التسعينات، وبالتالي لم يُنشر له إلا كتابين هما: دراسات فكرية وأدبية (1977)، و الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي (1988). نُشر الأخير - الذي تناول فيه بنية النظام بالنقد والتحليل بجرأة لا تليق إلا به – تحت اسم مستعار "محمد عبدالسلام" ، وأعيد نشره باسمه الحقيقي في عام 2021. يُذكر أنه في عام 2011، جمع الصحفي والكاتب اليمني "منصور هائل" مجموعة من كتابات السقاف في كتاب بعنوان (دفاعا عن الحرية والإنسان)، وهو عنوان يختزل مسيرة حياته. وحاليا، يقوم مجموعة من محبيه بتجميع باقي كتاباته في كتاب آخر قيد الإعداد، حسب تواصل كاتب هذه المقالة مع الصحفي والشاعر اليمني محمد عبدالوهاب الشيباني.

توفيق الجند: عمل الجند كاتباً ومحرراً في العديد من وسائل الإعلام اليمنية والعربية منذ العام 2000، وأعد منفردا أو بالشراكة مع باحثين آخرين العديد من الدراسات والأوراق البحثية المتعلقة بالتاريخ السياسي اليمني، وحقوق الإنسان، والمساءلة المجتمعية، وقضايا التعليم والجندر. إلى جانب ذلك يعمل الجند في مجال التدريب حول السياسات العامة، والصحافة الحساسة للنزاع، وهو حاصل على بكالوريوس في التاريخ، ودبلوم عال في الإدارة والتخطيط من جامعة صنعاء.

---

[1] يمكن العودة إلى شهادة طه النعمان لمحمد الغباري في كتابه " الرؤى المتضادة: سنوات الصراع في اليمن" ، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، 2021.

[2] قادري أحمد حيدر، " أبوبكر السقاف: البحث عن الإنسان الكامل، في تفاصيل ناقصة" ، موقع خيوط، 31 ديسمبر/ كانون الاول 2022، https://www.khuyut.com/blog/a-alsaqaf

[3] محمد عبدالسلام، " الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي" ، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص19 (محمد عبدالسلام كان الاسم المستعار لابوبكر السقاف)

[4] ابوبكر السقاف، مادة بعنوان (القضية الكبرى الغائبة: الدولة المدنية) نشرها عام 2007، وأعيد نشرها بصفحته على فيسبوك بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون الاول 2022: https://de-de.facebook.com/abubakerassakaf/

شارك في إعداد هذا الإصدار من تقرير اليمن (حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية): مساعد عقلان، رايان بيلي، كيسي كومبس، ياسمين الإرياني أندرو هاموند، خديجة هاشم، عبدالغني الإرياني، يزيد الجداوي، ماجد المدحجي، فارع المسلمي، إلهام عمر، غيداء الرشيدي، أسامة الروحاني، ميريام صالح، ميساء شجاع الدين، لارا اولينهاوت، نيد والي، إلى جانب الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء.

WWW.SANAACENTER.ORG